

# التنبيهات

على ما كرهه الشيخ ربيع في رده على  
الإجابة من الأوهام والمغالطات  
(الحلقة الثالثة)

تأليف

أبي مصعب حسين بن أحمد بن علي الحجوري





الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، أما بعد:

فقد كرر الشيخ ربيع في حلقاته هذه الثالثة ما ذكره في الإصابة، ولم ينقل ما أجاب به الشيخ يحيى حفظه الله، فأردت أن أنقل له ما قد سبق في كتاب "الإجابة" ففيه إيضاح كافٍ لو تنبه له الشيخ ربيع فكررت نقله هنا لتنبيهه على ذلك باختصار.

قال الشيخ ربيع: قال الحجوري في [الإجابة] (ص ٢٩١):

"أقول: بما أنك رجعت إلى هذه المصادر فلماذا أهملت قول الحافظ في القسم الثاني من [الإصابة]: "لأبيه صحبة". قال ابن أبي حاتم في المراسيل: سئل أبو زرعة عن سنان بن سلمة أن له صحبة، فقال لا، ولكن ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم".  
أقول: كلام الحافظ إنما هو حجة عليك؛ لأن مؤداه أنه ليس [لسلمة] -كذا والصواب لسنان- صحبة، وكتابك إنما هو خاص بمفاريد الصحابة.

**قلت:** الشيخ يحيى حفظه الله ساقه في ضعيف أحاديث المفاريد لا في الصحيح؛ حتى يكون قد أثبت له الصحبة؛ وقد يكون الضعف بترجيح أن راويه لا صحبة له فيكون مرسلًا كما هو شأن هذا الحديث.

**ثانيًا:** سنان قد ذكره الذين ألفوا في الصحابة وكتبهم خاصة بهم منهم الحافظ ابن عبد البر وابن الأثير وابن حجر، فهل عملهم هذا خطأ في إدخالهم هذا الرجل في كتاب خاص بالصحابة؟

أما الشيخ يحيى فقد أدخل حديثه في قسم الضعيف ولم يرجح صحبته.

قال: والحجة الأخرى عليك أنك أوهمت القراء في كتابك [الرياض المستطابة] أن سنان بن سلمة صحابي.

**قلت:** بل أنت الذي جزمت بصحبته في كتابك "الإصابة" فقلت: (وإذن فلهذا الصحابي ثلاثة أحاديث).

فأبان لك الشيخ يحيى حفظه الله في كتابه "الإجابة" أن صحبته لا تصح؛ وأما في "الرياض المستطابة" فلم يتطرق إلى إثبات الصحبة أو نفيها إنما كان كلامه في الحكم على إسناد الحديث وأنه ضعيف.

قال ثم قال الحجوري في (ص ٢٩٢) متابعاً كلامه عن قول الحافظ في [الإصابة]:  
"وأعاد ترجمته في القسم الرابع الذي نقل منه المستدرك وقال: أورده ابن شاهين وأورد له حديثين من رواية سلمة بن جنادة عنه وأفرده عن سنان بن المحبق، وهو وهم سنان له رؤية لا سماع وقد خبط فيه أبو عمر فقال: سنان بن سلمى الأسلمي بصري روى عنه قتادة ومعاذ بن سعد في حديثه اضطراب".  
أقول:

هذا الكلام فيه حجة عليك؛ فإن الحافظ أفاد في هذا الكلام أن لسنان بن سلمة حديثين فهو يُدينك؛ لأن موضوع كتابك المفاريد لا المثاني ولا غيرها.

**أقول:** لقد أجابك الشيخ في كتابه "الإجابة" بنقل كلام الحافظ ابن حجر على الحديث الثاني بقوله: "وأهملت قوله أيضاً: قلت: وقد روى سنان عن أبيه وعن عمرو وابن عباس وأرسل عن النبي ﷺ، وحديثه عنه عند الطبراني ولفظه أن النبي ﷺ بعث

معه بهدي الحديث أخرجه من طريق الفريابي عن الثوري عن عبد الكريم بن أبي المخارق عن معاذ بن سعوة عنه، وقد اختلف فيه على الثوري وعلى شيخه، ورواه ابن جريج عن عبد الكريم فقال: عن معاذ عن سنان بن سلمة عن أبيه أخرجه أحمد عن محمد بن بكر عنه، وقال أبو عاصم: عن ابن جريج فقال بسنده عن سنان بن سلمة عن سلمة بن المحبق أخرجه يعقوب بن سفيان عنه والدارقطني، من طريق أخرى عن أبي عاصم". اهـ

وأعاد ترجمته في القسم الرابع الذي نقل منه المُستدرَك وقال: أورده بن شاهين وأورد له حديثين من رواية سلمة بن جنادة عنه وافرده عن سنان بن المحبق، وهو وهم سنان له رؤية لا سماع وقد خبط فيه أبو عمر فقال: سنان بن سلمى الأسلمي بصري روى عنه قتادة ومعاذ بن سعد في حديثه اضطراب.

**قلت:** فوهم في نسبه وإنما هو هذلي، وقد بين البغوي سبب الوهم وأن بعض الرواة توهم صحبته من إرسال الحديث فأخرج من طريق ابن أبي ليلى عن عبد الكريم بن المخارق عن معاذ بن سعد عن سنان بن سلمة: «أن النبي ن بعث بيدنتين مع رجل» الحديث، قال: ورواه ابن جريج عن عبد الكريم عن معاذ بن سعد عن سنان بن سلمة عن أبيه وكانت له صحبة فذكره وهذا هو الصواب.

فأنت ترى أن الحافظ يصوب الحديث أنه عن أبيه سلمة وليس عن سنان فكلامه **رحمته الله** يدينك أنت.

فكيف تنسب إليه القول أن له حديثين وهو يصوب الحديث أنه عن أبيه **رحمته الله** ، فتقول: (إن الحافظ أفاد في هذا الكلام أن لسنان بن سلمة حديثين).

فمن أحق بالوصف بالمتهور؟

أنت الذي تأخذ حديث سلمة وتجعله لولده سنان، أم الشيخ يحيى الذي أبان لك خطأك في نقلك لقول الحافظ (أورده ابن شاهين وأورد له حديث).

مع أن الحافظ ابن حجر أبان أن الحديث الثاني في الهدي الصواب أنه عن أبيه.

ومع ذلك ما زلت في وريقاتك هذه تصر أنه أفاد أن له حديثين؛ مع ما تراه من وضوح الذي نقله الشيخ في كلامه على حديث الهدي أن الحديث حديث أبيه سلمة وليس هو حديث سنان.

قال: ثم قال الحجوري المتهور في كتابه [الإجابة] (ص ٢٩٥):

"والحاصل: أن سنان بن سلمة لا يصح له سماع من النبي صلى الله عليه وسلم".

أقول: إذا كان لا يصح لسنان بن سلمة سماع من النبي صلى الله عليه وسلم فلماذا أورده في مفاريد الصحابة؟!

فليعجب القارئ أشد العجب من صنيع الحجوري المتعالم!

إن صنيعه هذا يدل على أنه لا يحسن التدقيق والتحقيق - فيما يقوم به من نقل لكلام أئمة الحديث - وإنما يقوم فقط بالنقل والتلفيق.

**أقول:** هذا الكلام لا يشمل الشيخ يحيى حفظه الله وحده بل يشمل جميع الذين ساقوا هذا الرجل والحديث المذكور في كتبهم المصنفة في الصحابة - ووحاشاهم -؛ كابن عبد البر، والحافظ ابن حجر، وابن الأثير، وأبو نعيم وابن قانع، والبغوي وغيرهم رحمهم الله.

بل يشملك أنت!! فقد أثبت صحبته في كتابك "الإصابة" فقلت: "وإذن لهذا الصحابي ثلاثة أحاديث".

وكذلك في وريقاتك هذه التي رفعت هذه الثلاثة الأحاديث المدعاة إلى ستة.

### ومن أوهامك:

النقل والتلفيق من "معجم الصحابة" للبغوي حديث لسنان بن سلمة آخر وهو سنان بن سلمة بن المحبق، وقد أبان لك الشيخ يحيى خطأ هذا التلفيق وأنهم قد فرقوا بين السنانيين كما في "الإجابة" (٢٩٣).

ومنها أنك لفقت حديث سلمة فجعلته عن سنان، والحق أنك في كتابك "الإصابة" لا تخرج عن هذا الذي تتهم به غيرك من التهور في الأحكام على الأسانيد بغير تنبه لما نُبِّهْتَ عليه مرارا.

وأیضا في هذه الحلقة والاثنتان قبلها تلقي أحكاما على الأسانيد بفهم سقيم، وعدم بحث ولا اطلاع، فهذه الأفعال التي يصدق عليها وصف التهور في المعلومات وتعالما بها على خلاف حقيقتها.

أما الشيخ فقد ذكره في قسم "ضعيف أحاديث مفاريد الصحابة" وأبان ضعف الحديث.

ومن أوضح غفلتك أو مغالطاتك ما جعلته حديثا خامسا لسنان وسقته من "معجم الطبراني" مع أنه هو حديث الباب الذي ساقه الشيخ من سنن النسائي وخرجه من الطبراني؛ فالحديث الأول والحديث الخامس هو حديث واحد!!.

**ومنها** جعلك لحديث «خذ السمينة» من أحاديث سنان مع أبانه الشيخ يحيى حفظه الله في «الإجابة» من أنه اختلف فيه فروي مرسلًا عن سنان تارة ومتصلًا عن أبي هريرة أخرى وأبان أن كلا الطريقين لا تصح.

**ومنها** ما لفقته في هذه الأسانيد في وريقاتك هذه مما قد أجاب عليه الشيخ من حديث الهدي إذا عطب.

فقد سقته من معرفة الصحابة لأبي نعيم من مراسيل سنان بن سلمة، ثم قلت: ولهذا الحديث الأخير ثلاثة شواهد:

**أولها:** عن ابن عباس رضي الله عنهما رواه مسلم في كتاب الحج حديث (١٣٢٥):

رواه بسنده إلى موسى بن سلمة الهذلي، قال: انطلقت أنا وسنان بن سلمة، مُعْتَمِرَيْنِ قَالَ: وانطلق سنان معهُ يَبْدَنِي يَسُوقُهَا، فَأَزَحَفْتُ عَلَيْهِ بِالطَّرِيقِ، فَعَيِي بِشَأْنِهَا إِنْ هِيَ أُبْدِعَتْ كَيْفَ، يَأْتِي بِهَا فَقَالَ: لَيْتَ قَدِمْتُ الْبَلَدَ لَأَسْتَحْفِيزَ عَنْ ذَلِكَ، قَالَ: فَأَضْحَيْتُ، فَلَمَّا نَزَلْنَا الْبَطْحَاءَ، قَالَ: انطلق إلى ابن عباسٍ تَتَحَدَّثُ إِلَيْهِ، قَالَ: فَذَكَرَ لَهُ شَأْنَ بَدَنَتِهِ فَقَالَ: عَلَى الْخَبِيرِ سَقَطَتْ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسِتِّ عَشْرَةَ بَدَنَةً مَعَ رَجُلٍ وَأَمَرَهُ فِيهَا، قَالَ: فَمَضَى ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا أُبْدِعَ عَلَيَّ مِنْهَا، قَالَ: «انْحَرَهَا، ثُمَّ اصْبُغْ نَعْلَيْهَا فِي دَمِهَا، ثُمَّ اجْعَلْهُ عَلَى صَفْحَتَيْهَا، وَلَا تَأْكُلْ مِنْهَا أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُقَيْتِكَ».



**وثانيها:** أورده مسلم (١٣٢٦):

بإسناده إلى ابن عباس: أَنَّ ذُوَيْبًا أَبَا قَيْصَةَ، حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ مَعَهُ بِالْبَدْنِ ثُمَّ يَقُولُ: «إِنْ عَطِبَ مِنْهَا شَيْءٌ، فَخَشِيتَ عَلَيْهِ مَوْتًا فَأَنْحَرَهَا، ثُمَّ اغْمِسْ نَعْلَهَا فِي دَمِهَا، ثُمَّ اضْرِبْ بِهَ صَفْحَتَهَا، وَلَا تَطْعَمَهَا أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُقَّتِكَ».

وقد نبهك الشيخ يحيى حفظه في الإجابة فقال: (وبهذا يكون المُستَدْرِك قد استشهد بنفس الحديث عن نفس الصحابي غير أن بعضهم وهم فجعله عن سنان وإنما هو عن ابن عباس عن ذؤيب فالمُستَدْرِك أتى بالحديث الواحد شاهداً لبعضه في الحقيقة.

**وهو بهذا أحد أمرين:**

إما إنه يستدرك دون بحث ولا تحري، وهذا معناه:

أنه يشغل غيره بالأوهام وبالباطل.

وإما أنه وقف على ذلك وتعمد المغالطة.

إذ أنه رأى الحديث نفسه في مسلم من طريق قتادة عن سلمة عن ابن عباس وقد وقف على هذا الوضوح ونقله من مسلم ولم يردعه ذلك عن جعل الحديث الواحد حديثين، وهذه لها نظائر في هذا البحث، نبهنا عليها في مواضعها وبمثلها وصف العلامة المعلمي وغيره من أهل العلم زاهد الكوثري بالخيانة العلمية.

وأعجب من ذلك أنه جعل الحديث الذي في مسلم عن ابن عباس أبان أنه سمعه من ذؤيب أبي قيصه حدثه فذكر الحديث، فجعل الشيخ ربيع حديث ابن عباس شاهداً أولاً لحديث سنان وجعل حديث ذؤيب شاهداً ثانياً عن ذؤيب وهو حديث واحد كما صرح

به ابن عباس في "صحيح مسلم" رقم (١٣٢٦) أن ذؤيباً حدثه، فيأتي بالحديث الواحد عن الصحابي الواحد ويكرره شواهد.

فقولك: "إن صنيعه هذا يدل على أنه لا يحسن التدقيق والتحقيق -فيما يقوم به من نقل لكلام أئمة الحديث- وإنما يقوم فقط بالنقل والتلفيق".

**ينطبق عليك تماماً** ولا أدل على ذلك مما تنقله وتكرره من سرد أحاديث من خارج شرط الشيخ، فتناقض نفسك بنفسك ففي الإصابة تقرر أن لسان بن سلمة ثلاثة أحاديث، ثم تنقض هذا في وريقاتك هذه وتقول: له ستة أحاديث، وكذلك فعلت في الحلقة السابقة.

**ولو أرحت نفسك وأرحت غيرك من هذه التحديدات** فما وجدته من نص لحافظ من الحفاظ أن لهذا الرجل عدد كذا وكذا من الأحاديث نقلته، وما لم تجد لا تجزم فيه بعدد، أو تقيّد جزمك بكتب معينة كما هو صنيع شيخنا حفظه الله؛ فإن تتبع أحاديث الراوي لا ييسر لأهل عصرنا؛ قال ذهبي عصره المعلمي **رحمته الله** في "التنكيل" (٧٦): "استقامة الرواية وهذا يثبت عند المحدث بتبعه أحاديث الراوي واعتبارها وتبين أنها كلها تدل على أن الراوي كان من أهل الصدق والأمانة ، وهذا لا ييسر لأهل عصرنا". اهـ

فالله المستعان على هذه العجائب المتكررة من الشيخ ربيع، وفقه الله.

## كتب

أبو مصعب حسين بن أحمد بن علي الحجوري

بتاريخ ١٠/١١/١٤٣٨هـ